

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحوث والمعلومات



غزة

في مواجهة لعنة
التفجير

زيد المحبشي

غزة في مواجهة لعنة التهجير

زيد المحبشي

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحوث والمعلومات

مارس 2024م - رمضان 1445هـ

الجمهورية اليمنية - صنعاء حي الحصبة

هاتف 01-563333

البريد الإلكتروني: albhwth3@gmail.com

الموقع الإلكتروني <https://www.saba.ye/ar>

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحوث والمعلومات



الآراء الواردة في الورقة البحثية لا تعبر بالضرورة عن رأي الوكالة

تهيئة

المتأمل في مسارات الصراع "الفلسطيني - الصهيوني" يخلُص إلى حقيقة واحدة هي "أن الجنون هو الثابت الوحيد في تاريخ الكيان العبري المتحول من إحلال شعب وافد مكان شعب مُقيم إلى تغيير خريطة الشرق الأوسط برمتها"، وسط تزايد عمليات الهضم والقضم للحقوق الفلسطينية المشروعة، كشعب واقع تحت الاحتلال ومُشرد عن أرضه، وتزايد صلف وعنف وإرهاب الاحتلال الصهيوني، واستمرار تهْرُبه من استحقاقات السلام والواجبات المتوجبة عليه، كجهة احتلالية أولاً، وكيان يتمتع بعضوية الأمم المتحدة ثانياً، وبموجب تلك العضوية فهو مُلزم بمُراعاة المعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان في الحرب والسلم وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بإنهاء الصراع سلمياً في إطار منظومة متكاملة من الحقوق والواجبات.

في آخر دوامة للإرهاب والعنف الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة على خلفية عملية "طوفان الأقصى" المباركة، الكل يتساءل عن دوافع تزايد حديث رُعاة الصهيونية عن خيار حلّ الدولتين، وموقع المنظمات الدولية من الإعراب حيال التماذي الصهيوني في جرائم الإبادة بحق الشعب الفلسطيني الأعزل بقطاع غزة، وكيف لتلك المنظمات الكسيحة أن تُخرج خيار حلّ الدولتين إلى حيّز الوجود، إذا كانت حتى الآن عاجزة عن إدانة الإجرام الصهيوني، فكيف بالضغط عليه لوقف عربدته، وإنفاذ قرارات الشرعية الدولية حول القضية الفلسطينية؟.

افتقار الشرعية الدولية لقوة التنفيذ للقرارات الصادرة عنها، أسهم بقصد أو بغير قصد في توفير مظلة من الشرعية لاستمرار الاحتلال الغاصب في سياسة الهضم والقضم والإبادة والإخلاء والإبعاد والعردة وهتك الأعراض وانتهاك كل المحرمات بحق الشعب الفلسطيني، واستمرار تشريد وتهجير هذا الشعب المظلوم من أرضه، بدعم ورعاية أميركية وبريطانية كاملة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً منذ اللحظة الأولى لنشأة الكيان اللقيط، وهو ما منح الاحتلال الإرهابي النازي بوليصة تأمين للاستمرار في التهرب من استحقاقات وضريبة السلام الدائم.

والنتيجة الحتمية والمنظورة المزيد من تعميق هوة الصراع، وخلق المزيد من أجواء التناقض والتعارض والاضطراب على الأرض الواحدة، وصولاً إلى تهيئة الأرضية الفلسطينية لتحقيق الأهداف الصهيونية القديمة المتجددة، وعلى رأسها تخليص الاحتلال اللقيط من شبح الدولة المتعددة القوميات والحفاظ على نقاء وطهر يهودية الدولة الصهيونية، وهذا يتطلب تنظيف كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة من الفلسطينيين، وهذه واحدة من أهم أهداف العربة الصهيونية في غزة.

صفقة القرن الأوبامية

في اجتماع عُقد مؤخراً في مكانٍ ما من بلاد الله الواسعة، ضم قادة جن بني الأصفر وبني الأحمر، كان من أهم مخرجاته الاتفاق على أن تهجير سُكان قطاع غزة يمثل "صفقة القرن"، فالعدو الصهيوني يعتقد بأن السيطرة على الأرض من عناصر القوة الديموغرافية في تشكيل السُلطة النقية وأحد أهم شروط بوليصة التأمين الوجودية لكيانه اللقيط في منطقة المشرق العربي، وأميركا لا تدخر جُهداً لتحقيق ذلك الشرط.

صفقة القرن التي أطلقها المعتوه الأميركي "ترامب" لا زالت قائمة، وهي من الأهداف المقدسة في السياسة الأميركية تجاه الكيان اللقيط وإن اختلفت هوية نُزلاء البيت الأسود الأميركي، لكن الأهداف لم ولن تتغير، التغيير الوحيد في أدوات التنفيذ فقط، ربما عملية الطوفان المباركة عرقله تلك الصفقة الشيطانية، لكن العراف الأميركي لا يزال مُصرّاً على تنضيجه، ولذا لا غرابة من الإصرار الأميركي على استمرار عمليات الإبادة في غزة، والحيلولة دون صدور إدانة دولية واضحة وصريحة لتلك الجرائم، ومنع أي توافق دولي في مجلس التأمير الدولي لإيقافها، فالأميركان يعتقدون بأن تلك الجرائم ضرورية من أجل تنظيف قطاع غزة من سُكانه، طوعاً وكرهاً وبكل أساليب التهيب والترغيب.

ورغم أن القطاع لا يُشكل سوى 3% من مساحة فلسطين المحتلة، إلا أن تهجير سُكانه سيكون لصالح تلك الصفقة الشيطانية، لسبب بسيط هو أن النجاح في تمرير مشروع التهجير في القطاع، سيُسَهّل على العدو تهجير عرب الضفة الغربية وأراضي 1948 وهي الهدف التالي، وبالتالي إقامة الدولة اليهودية النقية الموعودة على كامل الأراضي الفلسطينية

السلبية، وهم يزعمون بأن قيامها مقدمة ضرورية لظهور المُخلص الثالث من أولاد نبي الله داوود، وبظهوره تتجمع في أيدي اليهود مقاليد الحكم في كوكب الأرض، وحُلم نقاء الدولة اليهودية ليس وليد اللحظة بل تعود جذوره إلى العام 1967.

ومن المفارقات العجيبة إصرار العدو الصهيوني على أن ما قام به في قطاع غزة في الستة الأشهر الأخيرة ليس تهجيراً قسرياً بل "نزوحاً إنسانياً" مؤقتاً من أجل إنقاذ أكبر عدد مُمكن من الأرواح، في ذات الوقت يقوم طيرانه الأرعن وقُطعان جيشه النازي بقتل النازحين كما حدث في مجزرة 13 أكتوبر 2023، والتي راح ضحيتها أكثر من 70 فلسطينياً كانوا يحاولون مغادرة شمال مدينة غزة إلى جنوبها، وهذا نموذجٌ بسيطٌ لإنسانيته الحارقة، ناهيك عن إقامة بوابات الكترونية للعبور من الشمال إلى الجنوب يتم فيها ممارسة كل الأساليب الوحشية، والتفتيشات المهينة وغير الإنسانية.

لم يكتفِ العدو بعمليات القتل والاختيالات للنازحين، بل وقام بقصف مناطق النزوح في عملية إبادة مُمنهج، في محاولة منه لدفع النازحين إلى الشتات الخارجي.

سته أشهر من القصف العبري المتواصل على كامل القطاع والدمار الذي طال كل شيء، ولم يرعَ حُرمة لشيء، والتجويع والقتل الممنهج، والمجازر المُتنقلة، واغتصاب النساء الفلسطينيات العفيفات الطاهرات، في محاولة بائسة لزرع اليأس في نفوس سُكان القطاع، وجعل الهجرة طوق النجاة الوحيد لنجاتهم وأسرهم من جحيمه، في ظل صمت دولي وعربي وإسلامي مُخزي وغير مسبوق في تاريخ البشرية، وكأن من يُقتلون ويُجوعون ويُشردون في غزة ليسوا بشراً بل جرذاناً مخسوفة أتت من كوكبٍ آخر، تلك نظرة أذعياء حقوق الإنسان لهم، وغزة عرّتهم وأظهرتهم على حقيقتهم الصليبية المتوحشة، بعيداً عن رتوش التحضر والرقي الزائفة والخادعة.

اليوم نحن أمام حكومة صهيونية هي الأكثر تطرفاً في تاريخ هذا الكيان اللقيط وكل حُكوماته مُتطرفة وقاتلة ومُوغلة في الإجرام منذ نشأتها، مع فارق ادعاء الأخيرة على أنها قادرة على حسم الصراع مع الفلسطينيين نهائياً ودفن القضية الفلسطينية إلى الأبد، وتحقيق ما لم تُحققه الحكومات السابقة، وترفض حتى مُجرد التفاوض مع الفلسطينيين، وتحرص على إبقاء العلاقة مع السلطة الفلسطينية الأكثر تماهياً مع أهدافها للأسف، ضمن سقف

أمني اقتصادي محدود ومرسوم بدقة مُتناهية بما يُلبّي أهداف وأجندة الاحتلال بتلاوينها، وتتبنى برنامج الضم والتهجير والتهويد، والعدوان العسكري بكل أشكاله، والعنصرية بكل أشكالها، وتُصرّ على المُضيّ في بازار القتل وتدمير المنازل وتجريف الأراضي الزراعية الفلسطينية ونهبها والاعتقالات والاعتقالات، وتغيير مكانة الأقصى عبر فرض التقسيم الزمني، والاقتراب من تحقيق التقسيم المكاني تمهيداً لهدمه وإقامة الهيكل المزعوم بدلاً منه .

كل هذه الحقائق تُؤكّد بأن سلاح المقاومة هو الحل والمخرج الوحيد لكل أوجاع الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، وما عداه سراب وأوهام.

التهجير والإبعاد الجائر

تسببت دعوة المتحدّث باسم جيش الاحتلال الصهيوني "دانيال هاغاري"، لسكان شمال غزة في 13 أكتوبر 2023 بضرورة إخلاء منازلهم خلال 24 ساعة، والتوجّه نحو جنوب القطاع، في اتجاه وادي غزة، وما رافق ذلك من تدمير ممنهج للشمال وتحويله إلى أرض غير صالحة للحياة، في حدوث موجة تهجير داخلية حارسها الموت والجوع.

وعمل الاحتلال على حشر أكثر من مليون ونصف إنسان في منطقة محدودة وضيقة بـ"رفح" المتاخمة للحدود المصرية، كمقدمة لدفعهم تحت ضغط القصف الجوي والجوع إلى البحث عن ملاذات آمنة خارج بلدهم.

ولإتمام هذه المهمة القذرة كشفت القناة العبرية 12، في 1 يناير 2024 عن إجراء رئيس الوزراء البريطاني الأسبق "توني بلير"، مُحادثات في نهاية ديسمبر 2023 مع قادة الكيان الصهيوني بشأن تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة إلى دول أخرى.

وذكرت أنه عقد اجتماعات مع رئيس وزراء الاحتلال الصهيوني السفاح "بنيامين نتنياهو" وعضو حكومة طوارئ الحرب العبرية السفاح "بيني غانتس"، بشأن لعب دور الوسيط بعد انتهاء الحرب مع دول عربية بشأن "إعادة توطين طوعي" لسكان غزة.

وأكدت أن كيانها يعتزم تعيين "بلير" وسيطاً لإقناع دول عربية باستقبال لاجئين فلسطينيين

من قطاع غزة بعد انتهاء الحرب، ورغم نفي "بلير" ذلك، لكن لا رماد بدون نار. عمليات التهجير ليست وليدة عملية "طوفان الأقصى" المباركة، بل هي الدينامو المحرك للمشروع الصهيوني منذ زراعة غدته السرطانية الخبيثة في قلب مشرقنا العربي المكلم.

فهذا الكيان اللقيط يعتقد أن وجوده وأمنه واستقراره ودوام بقائه في مشرقنا النازف يتوقف على مدى قُدْرته في خلق دولة صهيونية نقية في فلسطين المحتلة، ومن هذا المنطلق كان المؤسس الأول لدولة هذه الكيان الغاصب وأول رئيس وزراء له، السفاح "دافيد بن غوريون"، في غاية الوضوح، عندما قال بأن "العرب يجب ألا يظلوا هنا، وسأبذل قُصاري جُهدي لجعلهم خارج فلسطين"، لكن العرب ذكرتهم قصيرة للأسف.

مرّت عمليات التهجير بمراحل مُتعددة بعد صدور القرار الأممي المشؤم 181، الخاص بتقسيم فلسطين عام 1947، وإقامة دولة الكيان في العام التالي، وما تبع ذلك من جرائم ومجازر إبادة وتطهير عرقي بحق الفلسطينيين، وبسط الكيان على أراضيهم وبيوتهم، وطردهم خارج بلادهم، وصيرورة أراضي 1948 ذات أكثرية يهودية طاغية.

وفي العام 1967، بسط الاحتلال سيطرته على قطاع غزة، وعمل على تشجيع الهجرة القسرية لسكان القطاع، من خلال إجبار المسافرين الغزويين على ترك هوياتهم والتوقيع على وثائق تُفيد بأنهم غادروا بإرادتهم وأن عودتهم مشروطة بالحصول على تصاريح منه، وبذلك قام الاحتلال بإلغاء الاعتراف بوجود أكثر من 140 ألف فلسطيني، بحُجة تجاوز فترة الإقامة المسموح بها في الخارج.

اليوم يوجد في الشتات أكثر من ستة ملايين فلسطيني، هم ضحايا الإبعادات القسرية، لا يأبه المجتمع الدولي لمظلوميتهم وحقهم في العودة إلى بلادهم، بل وهناك مؤامرات ومخططات مشفوعة بشبه إجماع دولي ورضى عربي رسمي على إسقاط حق العودة، وكانت واحدة من أهم اشتراطات العدو الصهيوني في مسلسل "السلام الموهوم"، في أجزاءه المختلفة بدءاً بمديرد وانتهاءً بصفقة القرن "1990 - 2020"، وبالتالي فالمطلوب اليوم صهيونياً وأميركياً وغربياً ليس إيقاف مسلسل المجازر المتنقلة في غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة، بل استكمال مسلسل الإبعادات القسرية للفلسطينيين، وتصفير فلسطين المحتلة من أبنائها الشرعيين لصالح اللُقطاء وأحفاد القردة والخنازير.

التباين السياسي العبري

تصدّر الدعوة للهجرة الطوعية وإعادة توطين الفلسطينيين خارج قطاع غزة، حزبيّ "الصهيونية الدينية" و"عوتسما يهوديت" برئاسة وزير المالية الصهيونية السفاح "بتسلئيل سموتريتش"، ووزير الأمن القومي السفاح "إيتمار بن غفير" على التوالي، وهي من الأحزاب اليمينية المتطرّفة، وادعى "سموتريتش" أن أكثر من 70 % من الصهاينة يؤيدون فكرة "تشجيع الهجرة الطوعية، لأن هناك" مليوني شخص في غزة يستيقظون كل صباح ولديهم الرغبة في تدمير دولة إسرائيل"، واعتبر سيطرة كيانه على المدى البعيد من أهم شروط تحقيق الأمن الوجودي لقطاعه، وأضاف "إيتمار بن غفير"، وهو أحد رموز الاستيطان الصهيوني، أن "الترويج لحلّ يُشجّع على هجرة سكان غزة ضروري".

وزيرة المخابرات العبرية، "غيلا غملئيل"، رأت بأن "الهجرة الطوعية، البرنامج الأفضل والأكثر واقعية لليوم التالي لانهاء القتال"، لأن حكم حماس بحسب زعمها في نهاية الحرب، "سينهار، ولا توجد سلطات بلدية، وسيعتمد السكان المدنيون بشكل كامل على المساعدات الإنسانية، ولن يكون هناك عمل، وستتحول 60 % من الأراضي الزراعية في غزة إلى مناطق عازلة أمنية"، لذا "لا يجب تسليم غزة إلى السلطة الفلسطينية، ويجب ألا يُترك سكان غزة في القطاع ليتعلموا الكراهية، لأن ذلك يعني أن المزيد من الهجمات على إسرائيل هي مسألة وقت فقط".

عضو الكنيست من حزب الليكود السفاح "داني دانون"، بدى واثقاً من إمكانية نجاح عملية التهجير، مُدعياً أن "العالم يُناقش بالفعل إمكانيات الهجرة الطوعية"، على الرغم من رفض المجتمع الدولي للفكرة بشدة.

وتحدث مجلس الحرب الصهيوني (الكابينت) عن وجود العديد من الدول التي أبدت استعدادها لاستقبال سكان غزة منها "الكونغو"، وإجراء كيانه مُحادثات مع دول أخرى.

وفي تصريح مُناقض قال السفاح "نتنياهو" في اجتماع لحزب الليكود بتاريخ 1 يناير 2024 أن العمل جاري لتسهيل الهجرة الطوعية لسكان غزة إلى دول أخرى، وأقرّ في ذات الوقت بأن كيانه يُعاني من مشكلة "إيجاد الدول المستعدة لاستيعاب سُكان غزة"، وفي ذات السياق نشرت صحيفة "هآرتس" العبرية في 3 يناير 2024، تصريح لمسؤول صهيوني، أكد

فيه أن الحديث عن تهجير سُكان غزة "أوهام لا أساس لها من الصحة"، وأن كيانه "لا يُجري أي حوار مع أي دولة حول هذا الموضوع، بما في ذلك الكونغو"، "نحن لسنا مُنخرطين في ذلك، ولا نستطيع أن نفعل ذلك، إنهم لا يعرفون كيفية جلب الناس من هنا إلى الكونغو، لن تستقبل أي دولة سُكان غزة، لا مليوناً ولا خمسة آلاف، هذه أوهام لا أساس لها من الصحة".

الضوء الأخضر الأميركي

رغم ادعائها المستمر أنها ضد التهجير ودعواتها العلنية للكيان الصهيوني "عدم المضي قدماً في سياسة الترحيل الجماعي للفلسطينيين من غزة"، بحسب المتحدث باسم خارجيتها "ماثيو ميلر"، 3 يناير 2024، لكن كل تصريحاتها الميدانية تؤكد المباركة المُطلقة لهذا المخطط الشيطاني.

موقع تلفزيون "جسور" في تقرير له بتاريخ 18 فبراير 2024 كشف نقلاً عن مصادر خليجية مُطلعة أن أميركا أبلغت قطر بأنها منحت الاحتلال الصهيوني الضوء الأخضر لاجتياح رفح، كما أبلغت مصر بأنها مُرغمة إنسانياً بفتح معبر رفح واستقبال المهجرين قسراً إليها، وكشفت عن وجود مراكز أمانة يتم تشييدها في سيناء المصرية، وأضافت بأن الكيان الصهيوني تعهد للعرب الأميركي بفتح ممرات أمانة للفلسطينيين كي يُغادروا غزة، وتعهدت واشنطن لمصر بمساعدتها اقتصادياً بعد القضاء على حركة حماس وحل مشكلة الأسرى الصهاينة، واستبدال إعمار غزة بإعمار سيناء، وتحفيز الدول الخليجية لتكون شريكة أميركا وحلفائها لمساعدة الاقتصاد المصري.

كل المؤشرات تؤكد وجود دعم أميركي مُطلق لعملية التهجير، فاللغة المُستخدمة في طلب "بايدن" الموجه للكونجرس لتوفير اعتمادات مالية ضخمة لعملية غزو الكيان الصهيوني لغزة، باللغة الخطورة، بحسب الخبير في الشؤون العبرية "محمد سيف الدولة"، وهدفها يتعدى تدمير حماس لما هو أهم، وهو تمرير التهجير القسري لأهل غزة إلى خارجها ولعموم الشعب الفلسطيني إلى خارج أراضيه، وإعادة تشكيل خارطة المشرق العربي بما يتماشى مع الهوى الصهيوني ويجعله واسطة العُقد في تفاعلاته، وملاذ فاعليه ومرجعيتهم.

التنظيم الدولي

"الترحيل القسري" وبمعنى أدق "طرد السكان خلال النزاعات المسلحة" في تعريف الدبلوماسي النرويجي السابق المشارك في اتفاق أوسلو "جان إيجلاند": هو "النقل القسري للسكان المدنيين، كجزء من جريمة مُنظمة ضدهم"، ويُعتبر جريمة ضد الإنسانية بموجب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وهو عمل محظور بموجب اتفاقيات جنيف التي تُشكّل جوهر القانون الإنساني الدولي.

هناك مئات الآلاف من الأشخاص يفرون للنجاة بحياتهم، وهذا ليس شيئاً يجب أن يُسمى إخلاء، إنه نقل قسري للأشخاص من شمال غزة بأكمله، وهو وفقاً لاتفاقيات "جنيف" الأربع، "جريمة حرب".

المؤرخ العبري ومدير برنامج دراسات الهولوكوست والإبادة الجماعية في جامعة "ستوكتون"، "راز سيغال"، هو الآخر رأى في التهجير نموذجاً للإبادة الجماعية، وعدته المحامية الدولية في مجال حقوق الإنسان، والمستشارة السابقة للأمم المتحدة، "شيليا بايلان"، "جريمة حرب"، وأوضحت بأن القادة ليسوا بحاجة للقيام بإعلان صريح حول ضرورة مغادرة الأشخاص حتى يتم اعتبار ذلك ترحيلاً قسرياً، و"إذا جُعِلت ظروف العيش مُستحيلة أمام الناس، فلن يكون أمامهم خيار آخر".

القوانين والمواثيق الدولية بمختلف مُسمياتها تُجمع على أن طرد المدنيين من أرضهم أثناء النزاعات أو خلق ظروف غير صالحة للعيش تُجبرهم على المغادرة، جريمة حرب وعملية إبادة جماعية، لكن من يهتم لذلك في عالمنا الأصم.

عملياً، اكتفت المنظمات الدولية بالتحذير من مخاطر التهجير ومخاطر اجتياح رفح، دون تبلور أي موقف حازم ومُلزم في مجلس التأمير الدولي، لوقف الحرب ووقف الكوارث المترتبة على التهجير، الذي لا يزال سيفاً مُسلطاً على رقاب الفلسطينيين.

التخاذل العربي

استضافت الرياض اجتماع وزاري عربي ضم إلى جانبها الأردن ومصر والإمارات وقطر والسلطة الفلسطينية في فبراير 2024، أبدوا فيه استعدادهم لتقديم قوات للمساعدة في

تأمين غزة بعد الحرب إذا طلبت أميركا ذلك علناً، وضعوا ألف علامة استفهام حول عبارة "إذا طلبت أميركا ذلك"، وتعهدوا بإصلاح السلطة الفلسطينية بشكل كبير، بحيث تكون أكثر ملاءمة للعودة إلى حكم غزة؟!، وأكدوا أن قطاع غزة جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة، وأبدوا رفضهم القاطع لعمليات التهجير القسري، لكن عبارة "إذا طلبت أميركا ذلك" كاشفة وفاضحة لعمالتهم وتواطؤهم مع العدو في كل ما يجري بغزة هاشم، ومن لم تحركه جريمة اغتصاب العفيفات الطاهرات الفلسطينيات، لن تحركه ما عداها من جرائم بحق الشعب الفلسطيني المظلوم.

والحقيقة أن من يتخاذلون عن الضغط على الكيان الصهيوني وداعميه لإيقاف عربدته في قطاع غزة ومنع الهجوم على رفح، يُعلنون عملياً تواطؤهم مع مشروع التهجير بمسميات أخرى، ولأهداف شتى، ومُبررهم أن عملية "طوفان الأقصى" هي من فتح باب التهجير، وهو ادعاء فارغ، لأن مشروع التهجير كان يتبلور عبر مسار السلام الاقتصادي، الذي عطله الطوفان، وكان المخطط يشمل تهجير سكان الضفة والقطاع معاً.

الوضوح الفلسطيني

أجمعت قوى المقاومة الفلسطينية على رفض نزوح الفلسطينيين من شمال القطاع منذ اليوم الأول للعدوان الصهيوني الغاشم، وحثت هيئة شؤون اللاجئين التابعة لحركة حماس سُكان تلك المناطق على الثبات والبقاء في بيوتهم ورفض التحذيرات الصهيونية، ودعت وزارة الداخلية التابعة لحركة حماس سُكان شمال القطاع عدم الانصياع للدعوات الصهيونية بالنزوح نحو الجنوب، وشدد الناطق باسم كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس "أبو عبيدة" على أن الاحتلال أضعف من أن يُهجّر الفلسطينيين: "نقول للعدو من جهة ونُطمئن أبناء شعبنا من جهة أخرى، أن الهجرة في قاموسنا ليست واردة سوى هجرة العودة إلى عسقلان والقدس وحيضا ويافا وكل فلسطين".

رسمياً، لم يختلف موقف سلطة وحكومة "محمود عباس" عما أجمعت عليه قوى المقاومة من رفض مُغادرة السكان أرضهم ورفض التهجير واللجوء، واعتبار ذلك "نكبة ثانية"

للشعب الفلسطيني، لكنها حاولت النأي بنفسها عن مُسببات ما يجري في غزة، وألقت حركة فتح وقائدها "عباس" اللوم على "حماس"، في تماهي مُخزي مع أهداف وأجندة العدو الصهيوني.

مخططات تهجير الغزاويين

حاول الاحتلال بسط سيطرته على قطاع غزة أكثر من أربع مرات خلال العقود السبعة الأخيرة، ورغم أن مساحة القطاع صغيرة جداً، إلا أنه مثل بؤرة توتر وقلق دائمة للعدو، ما دفع أحد رؤساء حكومته السفاح "إسحاق رابين" في تسعينيات القرن العشرين للقول: "ليت البحر يبتلع غزة ويُريحنا منها".

ومع ذلك يُمثل القطاع نقطة ارتكاز لمشاريع الاحتلال في فلسطين والمشرق العربي، وكلمة السر لنجاح مخططاته الاستعمارية التوسعية والوجودية.

مع انطلاق ما أسماه العدو بعملية "السيوف الحديدية"، والتي أتت كردة فعل على عملية "طوفان الأقصى"، بدأت الصحف العبرية بالحديث عن العديد من المخططات المُراد تمريرها في غزة، وأجمعت جميعها على ضرورة تفريغ القطاع من سُكّانه الفلسطينيين، وإعادة احتلاله، بعد أن كان العدو قد أعلن في العام 2005، فك الارتباط عنه من جانب واحد.

ومن تلك المخططات ما كشفته القناة العبرية 7، في مقالة لها بعنوان "العودة إلى قطاع غزة" نُشرت في النصف الأول من شهر أكتوبر 2023، أي بعد أيام من انطلاق عملية طوفان الأقصى، من أهم ما تضمنته:

1 - سحق قطاع غزة بأكمله.

2 - إلحاق القطاع بالنقب الغربي.

3 - إنشاء عدة مُدن يهودية كبيرة في القطاع، مثل مستوطنة أوفاكيم وعسقلان.

4 - إقامة دولة يهودية كبيرة واسعة النطاق بعد إزالة القطاع، كما هو الحال في الضفة.

وبعدها ستكون جزءاً من دولة الكيان بعد السيطرة المُطلقة على الأرض.

أستاذ العلوم السياسية في جامعة "القدس"، الدكتور "أيمن الرقب"، في حديث مع موقع

رصيف 22 بتاريخ 14 أكتوبر 2023، كشف عن سعي العدو لتقسيم القطاع لخمس كيانات، والعمل المُتدرج على إخلاء كل كيان من سُكانه، ودفعهم إما إلى الحدود المصرية أو إلى أي مدينة أخرى، لكن التدخُل الأميركي في المشهد غيرَ الخطة من التقسيم لخمس كيانات إلى كيانين فقط، شمال وجنوب.

وبعد التقسيم الثنائي عمل العدو على تقسيم الشمال وتالياً الجنوب مُثلثات ومُربعات صغيرة، من أجل تسهيل عمليات السيطرة والقضم والتفريغ والتهجير، وبحسب المُتخصّص في الشأن العبري، "فراس ياغي"، فالهدف الظاهر من هذه العملية، دفع سُكان القطاع نحو الحدود المصرية، وحشرهم هناك، ومنع عودتهم لمدة تزيد على العام، وتحويل حياتهم إلى جحيم بصورة تجعل من عودتهم إلى مناطق الشمال أمراً صعباً، وهنا تأتي خيارات ما يُسمّى بالهجرة الطوعية إلى المنافي هرباً من جحيم الداخل الغزوي، لكن ظهرت العديد من العوامل التي حالت دون إنفاذ هذا المخطط الشيطاني حتى الآن: أهمها:

1 - الصمود الأسطوري لأبناء غزة، مقاومة وشعباً، وتشبثهم بأرضهم، رغم جسامه التضحيات، لأنهم يعلمون أكثر من غيرهم مرارة المنافي والشتات والمصير الحتمي لمن يترك داره وأرضه.

2 - تدخُل جبهات أخرى في القتال إلى جانب المقاومة الفلسطينية كأندصار الله في اليمن وحزب الله في لبنان وفصائل المقاومة الإسلامية في العراق، وما يعنيه ذلك من توسع رقعة المواجهات في المشرق العربي بصورة يصعب على الفاعلين الدوليين السيطرة عليها، في حال أصرَّ العدو على المُضي في مخططات التهجير والتفريغ.

3 - رفض مصر حتى الآن التهجير، واعتباره تهديداً مباشراً لأنها القومي بحسب تصريحات مسؤوليها.

التوطين في سيناء المصرية

أثار انطلاق مشروع "تنمية شمال سيناء" قبل عملية "طوفان الأقصى" بفترة، العديد من التساؤلات عن وجود توافق وتنسيق مُشترك بين الصهاينة والنظام المصري حول إمكانية توطين سكان غزة الهاربين من جحيم الحرب الإجرامية النازية الصهيونية، ومما عزز

ذلك إغلاق معبر رفح واستمرار النظام المصري في اختلاق الأعذار والمبررات لهذا الإغلاق اللا إنساني، وظهور العديد من التسريبات عن وجود عروض اقتصادية مغرية لمصر، أعادت للواجهة إحياء الحديث عن المخططات والعروض والمحاولات الصهيونية القديمة المتجددة لإقامة دولة فلسطينية بديلة في سيناء المصرية.

سيناريو توطين الغزاويين في سيناء من المخططات القديمة، تم طرحه في سبعينيات القرن العشرين، وشهدت مرحلة ما بعد مؤتمر "مدريد" للسلام، في بداية تسعينيات القرن العشرين العديد من العروض والخطط والمشاريع لإعمال ما يُسمى بـ "الخيار الأردني"، القائم على رمي سكان الضفة في الأردن ومنطقة "الرطبة" العراقية المحادة للأردن، والقطاع في سيناء، وتلطيفاً للفكرة إطلاق السفاح "نتنياهو" في كتابه "مكان تحت الشمس" ما يُسمى بـ "السلام الاقتصادي" و"الحدود المفتوحة" مع مصر والأردن، والذي صار بعد اتفاقيات العار الإبراهيمية بين الكيان الصهيوني والإمارات والبحرين والمغرب والسودان المحرك الرئيسي لصفحة القرن الأوبامية.

فكرة توجيه الغزاويين صوب سيناء ليست جديدة بحسب أستاذ اللغة العبرية والدراسات الصهيونية في قسم اللغات الشرقية بجامعة المنصورة المصرية، الدكتور "أشرف الشرقاوي"، فقد تم طرحها في عهد الرئيس المصري الأسبق "محمد حسني مبارك"، من قبل "نتنياهو" نفسه، وتم رفضها، و"السيسي" لن يقبل بالفكرة نفسها في الوقت الحالي، والكلام للشرقاوي، داعياً بلاده، اعتبار التهجير إلى سيناء "عملاً عدائياً"، و"تحذير الإسرائيليين بشكل واضح من مغبته"، ونبه الفلسطينيين لضرورة الحذر، "فمن يخرج من غزة سيكون مثل من خرج من بيته، سواء بإرادته أو مكرهاً، لن يُسمح له بالعودة إلى غزة، لأن وقتها ستكون المعابر الحدودية الواصلة للقطاع تحت تصرف إسرائيل التي تنوي تفريغ المنطقة المتاخمة لحدودها من السكان، وتوسيع بعض المستوطنات القائمة".

صحيفة "كالكليست" العبرية كشفت في 24 أكتوبر 2023 عن وثيقة وصفتها بالسرية، تتحدث عن مخطط تهجير سكان قطاع غزة إلى شبه جزيرة سيناء، وبينت أن وزيرة المخابرات العبرية "جيلا جمالائيل" تدعم مخطط التهجير بشدة، وأوصت بنقل سكان القطاع إلى سيناء في نهاية الحرب.

عملياً، تم تأسيس حركة يهودية تُسمّى نفسها "مقر الاستيطان - قطاع غزة"، مهمتها إعادة الاستيطان العبري إلى القطاع بعد إفراغه من سكانه.

وثيقة "جمالائيل" تضمنت:

- 1 - إنشاء مُدن خيام في شمال سيناء.
 - 2 - إنشاء ممر إنساني لمساعدة السكان.
 - 3 - إنشاء منطقة عازلة بعرض عدة كيلومترات داخل مصر جنوب الحدود مع فلسطين المحتلة، حتى لا يتمكن السكان الذين تم إجلاؤهم من العودة.
 - 4 - خلق تعاون مع أكبر عدد مُمكن من الدول حتى تتمكن من استقبال الفلسطينيين المهجرين من غزة واستيعابهم، ومن أهم الدول المُقترح نقل سكان غزة إليها: كندا وأستراليا والدول الأوروبية مثل اليونان وأسبانيا ودول شمال أفريقيا .. إلخ.
- ونشر معهد "ميسجاف" العبري لبحوث الأمن القومي والاستراتيجية الصهيونية، في 23 أكتوبر 2023 دراسة بعنوان "خطة التوطين والتأهيل النهائي في مصر لجميع سكان غزة: الجوانب الاقتصادية"، أعدّها المُحلل الإستراتيجي العبري "أمير ويتمان"، تضمنت عدة نقاط رئيسية يعتمد عليها كيان الاحتلال لتهجير سكان غزة إلى مصر، منها: استغلال أزمة مصر الاقتصادية بتهجير هؤلاء الفلسطينيين إلى سيناء مقابل "امتيازات مادية ضخمة".
- وبحسب المعهد العبري، هناك فُرصة فريدة ونادرة لإخلاء قطاع غزة بالكامل بالتنسيق مع الحكومة المصرية، وهناك حاجة لخطة فورية وواقعية ومُستدامة لإعادة التوطين وإعادة التأهيل الإنساني لجميع سكان القطاع في سيناء، وهذه الخطة تتوافق بشكل جيد مع المصالح الاقتصادية والجيوسياسية للكيان الغاصب ومصر وأميركا والسعودية بحسب المعهد.
- وتحدثت العديد من التقارير في العام 2017 عن وجود نحو 10 ملايين وحدة سكنية خالية في مصر، نصفها قيد الإنشاء والنصف الآخر تحت الإنشاء، ووجود كمية كبيرة من الشقق المبنية الفارغة المملوكة للدولة المصرية والقطاع الخاص في أكبر مدينتين تابعتين للقاهرة، هما "السادس من أكتوبر" و"العاشر من رمضان"، ومساحات البناء تكفي لإيواء

حوالي 6 أشخاص في الوحدة السكنية الواحدة، ما يعن أنها كافية لمليون نسمة، وهو نصف سُكان غزة بحسب المعهد العبري، مُضيفاً بأن تقديم حوافز اقتصادية مُغرية لمصر، على صورة استثمارات "20 - 30 مليار دولار" لحل قضية تهجير سكان غزة واستيعابهم، حل مبتكر ورخيص ومُستدام.

وكشفت الدراسة أن الكيان الغاصب سيستغل أرض غزة بعد تفرغها من سُكانها للاستثمار فيها من خلال بناء مُستوطنات ومُجمعات سكنية عالية الجودة، ما يُعطي زخماً هائلاً للاستيطان في النقب.

وزعمت أن السعودية ستكون مُستفيدة من الخطة بإبعاد حليف لإيران، في إشارة إلى حركة حماس، واستغلال سُكان غزة كعمالة، لأن عدد لا بأس به من سكان القطاع بحسب الدراسة سيغتنمون فرصة العيش في دولة غنية ومُتقدمة مثل السعودية بدلاً من الاستمرار في العيش في ظل الفقر تحت حكم حماس.

دراسة عبرية أخرى كشفت عن خطة صهيونية لتوطين مليوني فلسطيني في مصر مقابل تقديم 8 مليارات دولار تتضمن بناء مدن للفلسطينيين في سيناء، ودفع تعويضات لمصر قد تصل إلى 30 مليار دولار، على أن يتم تجريف غزة بالكامل وبناء مستوطنات إسرائيلية عليها.

وعن الموقف المصري، أكدت الصحيفة العبرية "كالكليست"، مُعارضة الرئيس المصري لهذه الخطة، خوفاً من تحول سيناء إلى قاعدة لشن هجمات ضد كيانها، مما قد يجر بلاده لحرب مع الكيان، وتهديد اتفاقية السلام بينهما، ومع ذلك، وفقاً للوثيقة المُسرّبة، مصر مُلزَمة بموجب القانون الدولي بالسماح بنقل السكان.

في التسلسل الزمني

تم طرح ست خطط خلال الفترة "1949 - 2020" لتوطين الغزايين في سيناء، وإقامة دولة فلسطينية بديلة هناك، وتخلّص الكيان الغاصب من رعب الدولة المتعددة القوميات، منها:

1 - خطة 1949م:

بعد نكبة عام 1948م، والتي تسببت في هجرة أكثر من 200 ألف لاجئ فلسطيني من فلسطين التاريخية إلى غزة وأكثر من 700 - 800 ألف فلسطيني إلى الشتات، اقترحت واشنطن على الأمم المتحدة في مارس 1949 إعادة توطين عشرات الآلاف في صحراء سيناء، بقيادة "جون ب. بلانديفورد"، وهو صانع سياسات أميركي مُخضرم، وكانت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" المنشأة حديثاً قد أجرت مُسوحات في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي لاستكشاف مخططات استصلاح صحراء سيناء، شرق قناة السويس مباشرة، حيث أُعيد توطين الفلسطينيين، ما أثار غضب سكان غزة، والثورة ضد ذلك المخطط، واسقاطه في مارس 1955م، واجبار الأونروا وأميركا ومصر على التخلي عن خطط إعادة التوطين، وها هم اليوم يعيدون تكرار انتفاضة مارس.

2 - خطة 1968م:

طرحت خارجية العدو مشروع لتشجيع سُكان غزة على الانتقال إلى الضفة، ومنها إلى الأردن والمنافي العربية، وتم تنفيذ ذلك بشكل غير مباشر وعضوي، لكن المشروع فشل بسبب رفض سكان القطاع الذهاب إلى الضفة المحتلة، ما اضطر الكونجرس الأميركي لوضع خطة بديلة تقوم على التهجير الطوعي لنحو 200 ألف غزاي إلى عدد من الدول الغربية والأميركية وأستراليا، لكنها فشلت لذات السبب.

3 - خطة 1970م:

اقترح قائد جيش الاحتلال حينها "أرئيل شارون"، تفريغ القطاع من سُكانه، ونقل مئات العائلات على متن الحافلات العسكرية إلى سيناء والعريش، ولحبيك الخطة وجه بمنح المُغادرين تصاريح عمل ودراسة في مصر، وتقديم حوافز مالية مُغرية، وكان هدفه إحداث تغيير ديموغرافي في القطاع من أجل القضاء على المقاومة وتجفيف الاكتظاظ السكاني، وهي واحدة من الخيارات المطروحة اليوم، وهناك مُقترحات تتراوح بين تهجير جُزئي يُمهّد

لتهجير كُلي لسُكان القطاع يبدأ من 15% ويتصاعد بحسب مُخرجات الحقائق على الأرض، مع إضافة مُبرر الهروب من الموت والجوع، لكن المصير لكليهما الفشل، بفضل صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته المُجاهدة البطلة وتشبّثهم بأرضهم.

4 - خطة 2000م:

قدّم رئيس مجلس الأمن القومي العبري اللواء في الاحتياط "غيورا أيلاند"، مشروعاً باسم "البدائل الإقليمية لفكرة دولتين لشعبين"، ادعى فيه أن حل القضية الفلسطينية ليس مسؤولية كيانه وحده، بل هو مسؤولية تشترك فيها 22 دولة عربية، واقترح تنازل مصر عن 720 كيلو متراً مُربعاً من أراضي سيناء لصالح الدولة الفلسطينية المقترحة، وتنازل الفلسطينيين عن نفس المساحة من أراضي الضفة الغربية الواقعة تحت نفوذ سلطة "محمود عباس"، وضمها للسيادة الصهيونية، وتعويض مصر في جنوب غرب النقب "وادي فيران"، ومعها حبة مسك من الامتيازات الاقتصادية والأمنية، ومُحرك هذا التبادل تفريغ القطاع والضفة من السكان وإقامة الدولة العبرية النقية.

5 - خطة 2004م:

قدّم الرئيس السابق للجامعة العبرية، "يوشع بن آريه"، مشروعاً مفصلاً لإقامة وطن بديل للفلسطينيين في سيناء، استناداً إلى مبدأ "تبادل الأراضي" بين مصر وكيانه وفلسطين، والمعروف سابقاً بمشروع "غيورا أيلاند"، من أهم مضامينه إقامة دولة فلسطينية في سيناء، مقابل حصول مصر على 700 كيلومتر مربع في صحراء النقب، وحبّة مسك من الضمانات الأمنية والسياسية بعدم بناء مستوطنات في المنطقة الحدودية مع مصر.

6 - صفقة القرن 2020م:

أطلقها الرئيس الأميركي السابق "دونالد ترمب" في العام 2020م تحت عنوان "السلام على طريق الازدهار"، واشتهرت بصفقة القرن، وهي آخر مشاريع التسوية المُقدمة لقضية غزة.

لم تختلف كثيراً عن المشاريع السابقة للتسوية، حيث تضمنت نفس المحاور، بما في ذلك تنازل مصر عن أراضٍ في سيناء لإقامة مطارات ومصانع ومراكز تجارية ومشاريع زراعية وصناعية تُسهم في توفير فرص عمل لمئات آلاف الأشخاص من الفلسطينيين، وتأسيس دولة فلسطينية في تلك المنطقة مع شرط أن تتخلص من السلاح، أي شريطة القضاء على المقاومة وسلاحها.

السيناريوهات المتوقعة

يتحدث الكاتب "هاني المصري" في بحث مطول عن ممارسة الاحتلال سياسة الأرض المحروقة، وتحويل القطاع أو أجزاء منه إلى منطقة غير قابلة للاستخدام البشري، من خلال استمرار القصف الوحشي التدميري، ومجازر الإبادة، والعقوبات الجماعية، والتهجير والتطهير العنصري، والتجويع والحصار الخانق المحكم لأطول فترة مُمكنة، للاستفراء بالمقاومة وعزلها عن حاضنتها الشعبية، وكَيّ وعي تلك الحاضنة، وترويضها وتطويعها، ودفعها إلى التحول ضد المقاومة، ودفع أهل غزة إلى الانتقال من شمال القطاع إلى جنوبه، ومنه إلى سيناء والمنافي للنجاة بحياتهم، ومن أجل تأمين سبل الحياة لأسرهم من طعام وماء ودواء.

وبالفعل أصبح شمال قطاع غزة منطقة منكوبة وغير صالحة للحياة، ويعمل العدو على استنساخ ذلك في وسط وجنوب غزة، وتجفيف كل المنابع التي كانت تمد سكان القطاع بالحياة، وأهمها إغلاق مكاتب "الأونروا"، وإيقاف العديد من الدول المُسبحة بحمد الصهاينة تمويل الأعمال الإغاثية للأونروا، وإصرار العدو على المُضي في مخطط التفريغ والتهجير، وهذا يضعنا أمام عدة سيناريوهات:

السيناريو الأول: "هزيمة المقاومة ونكبة الشعب الفلسطيني"

يقوم هذا السيناريو على هزيمة المقاومة الفلسطينية لا سمح الله، وتكرار نكبتنا 1948 و1967 بحق الشعب الفلسطيني، ومن أبرز معالمه:

1 - نجاح العدو الصهيوني في تهجير كل أو قسم كبير من سكان قطاع غزة، وجعل القطاع أو مساحات واسعة منه منطقة عازلة غير قابلة للاستخدام البشري، والقضاء على أحلام

الحرية والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وحق العودة لعرب 1948.

2 - توجيه ضربة قاصمة للمقاومة بصورة عامة، و"حماس" بصورة خاصة، لأن هدف القضاء على "حماس" الذي يردده السفاح "نتنياهو" وأركان حكومته غير قابل للتحقيق، فمن غير الممكن القضاء على حركة تحرر وطنية شعبية، خصوصاً بعد معركة "طوفان الأقصى" التي زادت وقوى المقاومة الفلسطينية الأخرى قوة وشعبية ومنعة وتمكيناً، وستجعلها قادرة على الاستمرار بغض النظر عن نتائج الحرب، قد تصبح ضعيفة عسكرياً، نعم، لكنها ستكون قوية شعبياً وسياسياً، وهذا سيُهدد الطريق أمامها لاستعادة قوتها العسكرية وتبوء مكانة أكبر فلسطينياً.

قادة العدو ورعاتهم في البيت الأسود ومواخير لندن وباريس أكثر يقيناً اليوم بأن القضاء على حماس من الأمور المستحيلة، ما يعني أن إصرار السفاح "النتن ياهو" على الاستمرار في مغامرته بغزة، لا علاقة له بهدف القضاء على حماس، بل له حسابات سياسية أخرى تتعلق بمستقبله السياسي وحساباته الخاصة داخل البيت الصهيوني.

الصمود الأسطوري لأبناء غزة ومقاومتهم البطلة، ومُساندة قوى المقاومة في اليمن ولبنان والعراق، أفضل هذا السيناريو لكنه لم يدفنه.

موجة الرفض الرسمي بشقيها العربية والدولية هي الأخرى كان لها دور فاعل في الضغط لتخفيف الاحتلال حُمى التهجير، وتوهمه العالم بأنه حريصٌ على فتح ممرات آمنة لانتقال سكان القطاع من الشمال إلى الجنوب، وفتح ممرات آمنة لخروج الأجانب والمدنيين إلى سيناء، إلى جانب رُغاء الأميركيين وجوقة مطبليهم بالعمل على إيجاد منطقة أو مناطق آمنة للمدنيين، وفتح المعابر، وآخر أكاذيبهم الجسر البحري الإنساني العائم لمدّ غزة بالمساعدات بالتنسيق مع العدو الصهيوني ودول الطوق المسبّحة.

والغاية من هكذا خطوة وإن كان ظاهرها إنساني، لكن باطنها يحمل للفلسطينيين السُم الزعاف، فمن جهة يتم زرع شرائح الكترونية بتلك المساعدات، تُسهّل للعدو اصطيد المقاومين والشخصيات الفلسطينية القيادية والسياسية والاجتماعية المؤثرة، وتُسهّل عملية زرع

الجواسيس والمُخبرين داخل القطاع، ومن جهة ثانية إيجاد منفذ للراغبين بمغادرة القطاع بما يُسمى بالهجرة الطوعية.

كل هذه الخطوات تُؤكد عدم شطب مخطط التهجير، بل العمل جاري لتنفيذه بطرق ومُسميات أخرى، بمعنى استبدال التهجير القسري بالهجرة الطوعية، ومؤشرات ذلك وجود مئات الآلاف خارج بيوتهم بلا خدمات عامة، ودون عمل، وفي ظل بُنية تحتية مُدمرة كلياً، ومناطق غير صالحة للاستخدام الآدمي.

هذه الأمور تُعزّز في خاتمة المطاف من سيناريو إقامة "مناطق لجوء"، تُقام فيها مصانع ومزارع ومساحات للاستثمار في سيناء، بعيداً عن الاستهداف الصهيوني.

وضمن هذا السيناريو، لن يتم إحياء عملية السلام على أساس حل الدولتين، كما روج وزير خارجية أميركا "أنتوني بلينكن"، المشروطة بضمان "محمود عباس" هدوء الضفة بالتعاون مع الاحتلال، إلى أن تتم هزيمة المقاومة و"حماس" في القطاع، لأن المقاومة إذا هُزمت ستتوقف التسوية إلى إشعارٍ آخر، وستتقدم أكثر وأكثر خطة إقامة "إسرائيل الكبرى"، وسيُطلب من قيادة السلطة الفلسطينية في "رام الله" بأن تكون أكثر عمالة وانبطاحاً، وإلا يتم الاستغناء عنها، وقد بدأ الحديث باكراً عن استبعادها من إدارة القطاع بعد الحرب، رغم كل الخدمات التي قدّمتها للاحتلال منذ اتفاق "أوسلو" المشؤوم 1993م.

ويتعزز هذا السيناريو بعدم تحقيق المقاومة لأهدافها المتمثلة في:

- 1 - تحرير الأسرى الفلسطينيين من سجون الاحتلال.
- 2 - وقف مُخططات تغيير مكانة المسجد الأقصى.
- 3 - رفع الحصار عن قطاع غزة.
- 4 - وقف الاستيطان في الضفة والقدس الشرقية.
- 5 - الإخفاق في إحراز تقدم ملموس على طريق إنهاء الاحتلال.
- 6 - الإخفاق في وقف العدوان على غزة.
- 7 - الإخفاق في إفشال مخططات التهجير.

السيناريو الثاني: "فشل الاحتلال في تحقيق أهدافه"

- يتعزز هذا السيناريو بتشبث سُكان غزة بأرضهم ورفضهم كل مُغريات التهجير، وسمود المقاومة الفلسطينية، وفشل الاحتلال في تحقيق أهدافه، وأهمها:
- 1 - القضاء على حماس وقوى المقاومة الفلسطينية.
 - 2 - تغيير المشرق العربي، وخلق أوسط جديد يهودي الهوى والهوية.
 - 3 - محو قطاع غزة عن الخريطة وتهجير سكانه.
 - 4 - استعادة أسراه.

ويزيد من احتمال نجاح هذا السيناريو وهو المتوقع فكل الشواهد تُؤكد ذلك، فتح جبهات مُساندة للمقاومة الفلسطينية في اليمن ولبنان والعراق، وبغض النظر عما إذا كانت العمليات العسكرية التي تقوم بها هذه الجبهات ستؤدي إلى حرب إقليمية أم لا، فالمؤكد أنه سيكون لها تأثير مُفصلي في إقناع الرأي العام الصهيوني المتعطش للدماء والانتقام والنصر بأن فتح الكيان الصهيوني عدة جبهات مناوئة، حتى بمشاركة أميركا وبريطانيا وغيرهما من الدول الداعمة لهذا الاحتلال غير الشرعي في الحرب، لن يضمن النصر، وسيُضاعف خسائر كيانهم المهترئ، ويزيد من احتمالية هزيمته الساحقة، ويقضي على كل أحلامه التاريخية، ويُعجّل بتلاشيهِ، وبالتالي وهو الأهم التعجيل بتكرار طوفان السابع من أكتوبر في الضفة والقدس الشرقية، ولن تكون أراضي 1948 بمنأى عن غضب الفلسطينيين، وهناك مخاوف كبيرة في الأوساط الصهيونية من ذلك.

المراجع:

- 1 - جوناثان أدلر، جنوباً إلى سيناء: هل ستجبر إسرائيل الفلسطينيين على الخروج من غزة؟، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 31 أكتوبر 2023.
- 2 - شادي محسن، خط السيادة .. أبعاد التهديد على مصر من الصراع بين إسرائيل وغزة، موقع المرصد المصري، 25 أكتوبر 2023.
- 3 - طارق أبو زينب، تسريبات حول مخطط اسرائيلي أبعد من تهجير سكان غزة، موقع تلفزيون جسور، 18 فبراير 2024.
- 4 - البروفيسور عبدالسلام سبع الطائي، طوفان الأقصى ردع لتخطرس إسرائيل، موقع الميثاق الوطني، 9 نوفمبر 2023.
- 5 - محمد وازن، سيناريوهات تفريغ غزة ومآلات تقسيم إسرائيل المحتمل للقطاع، موقع رصيف 22، 14 أكتوبر 2023.
- 6 - محمد العودات، مآلات المشهد السياسي في المنطقة بعد الحرب على غزة، موقع قناة الجزيرة القطرية، 4 نوفمبر 2023.
- 7 - نايف زيداني، تهجير أهالي غزة إلى سيناء: مخطط إسرائيلي قديم جديد، موقع العربي الجديد، 2 نوفمبر 2023.
- 8 - هاني المصري، طوفان الأقصى: ما بعده ليس كما قبله، موقع عرب 48، 10 أكتوبر 2023.
- 9 - يحيى السيد عمر، مخطط تهجير أهالي غزة .. بين التغيير الديمغرافي والخطر القومي، مركز ترندز للدراسات الاقتصادية، 5 نوفمبر 2023.
- 10 - يوسف أحمد، 3 خطط صهيونية معدة لتهجير أهالي غزة، موقع المجتمع الفلسطيني، 31 أكتوبر 2023.
- 11 - المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات، الحرب على غزة .. السيناريوهات والتداعيات.
- 12 - الموسوعة الدولية الحرة "ويكيبيديا"، التهجير القسري لسكان شمال قطاع غزة.

- 13 - بوابة الحرية والعدالة المصرية، الأرض مقابل امتيازات اقتصادية .. هل هناك مخطط إسرائيلي لتهجير سكان غزة إلى 6 أكتوبر والعاشر من رمضان؟، 26 أكتوبر 2023.
- 14 - وكالة سبوتنيك عربي الروسية: فرنسا تندد بالتصريحات الإسرائيلية الأخيرة حول غزة، 2 يناير 2024.
- إسرائيل تجري مباحثات مع الكونغو ودول أخرى لقبول مهاجرين من غزة، 3 يناير 2024.
- مسؤول إسرائيلي: الحديث عن تهجير سكان غزة "أوهام لا أساس لها"، 3 يناير 2024.
- 15 - موقع الجزيرة نت، نحو مليون نازح وصلوا مدينة رفح منذ بدء العدوان الإسرائيلي على غزة، 4 يناير 2024.
- 16 - موقع يورونيوز، الأرض مقابل حوافز اقتصادية .. مخطط إسرائيلي لتهجير أهالي غزة نحو مصر، 23 أكتوبر 2023.
- 17 - موقع شفق نيوز العراقي، وثيقة سرية تكشف مخطط تهجير سكان غزة إلى سيناء، 24 أكتوبر 2023.
- 18 - موقع قناة TRT عربي التركية، تهجير الفلسطينيين إلى سيناء .. مخطط الاحتلال الذي يعود لعقود مضت، 19 أكتوبر 2023.



وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
www.saba.ye/ar